



**المكتب النقابي لأطر ومستخدمي المجلس الوطني للصحافة**

الرباط في 15 فبراير 2024

**بيان**

يعيش بعض موظفي المجلس الوطني للصحافة حالة اللامن الوظيفي في ظل غياب النظام القانوني الذي يؤطر علاقتهم المهنية مع إدارة المؤسسة مما سمح لبعض مسؤولي إدارة المؤسسة باستعمال كافة الأساليب الانتقامية خاصة في حق المكتب النقابي لأطر ومستخدمي المجلس الوطني للصحافة المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل منذ تأسيسه بتاريخ 27 ديسمبر 2024 واللجوء إلى مجموعة من الممارسات اللاقانونية والإرادية والأخلاقية التي تدخل في إطار التضييق على مناضلات ومناضلي الاتحاد المغربي للشغل في ممارسة العمل النقابي، والحق في التنظيم النقابي المكفول بكل القوانين الدولية والوطنية، مما دفع **مستخدمات** من تقديم استقالتها نتيجة الضغوطات النفسية التي مورست عليهم. ولازالت إدارة المؤسسة تتمادي في نهج نفس الأسلوب مع باقي المستخدمات والمستخدمين المنتسبين للاتحاد المغربي للشغل، آخر هذه الممارسات التضييقية والتهديدية:

**توجيه** استفسار مستخدمة حول موضوع، من الغريب بمكان اعتباره موضوع استفسار، ويتعلق الأمر بتلقّها استدعاء من المحكمة بعنوان مقر عملها حول ملف شخصي، وهو إجراء مخالف للقانون وصل إلى حد منحها أجل 24 ساعة للرد الذي سبق أن أجابته عليه في شتنبر من السنة الماضية:

**تنقيل** مستخدمة وإعفاءها من المهام الإدارية التي كانت مسندة إليها لسنوات دون أي سابق إنذار أو مشاورات أو مناقشة الدوافع والأسباب وراء القرار الفجائي؛

**إيقاف** خدمة حافلة نقل المستخدمين منذ 29 فبراير 2023 دون تقديم توضيحات؛

**إقصاء** ثلاثة مناضلات من المكتب النقابي من العلاوة الأربع سنوية وحرمانهن من هذا الحق لأول مرة منذ التحاقهن بالمؤسسة لأكثر من 4 سنوات، دون مبررات وخارج الضوابط والمعايير المعمول بها، علما أنه مشهود لهن بالكافأة والانضباط وسعة الصبر في استقبال المرتفقين، وتقديم كافة المساعدات وإيجاد الحلول لمشاكلهم اليومية. وهو الإقصاء والقهر الذي تعرضن له بعد التحاقهن بنقابتهم الاتحاد المغربي للشغل

غلق باب الحوار مع المكتب النقابي؛

**رفض** الاستجابة إلى المطلب النقابي الرامي إلى تمكينها من سبورة نقابية كما هو منصوص عليه في منشور الوزير الأول لسنة 1994 حول التسهيلات النقابية.

وعليه، فإن المكتب النقابي يعلن للرأي العام ما يلي:

**ادانة** الممارسات التي يتعرضن لها مناضلات المكتب من تضييق منذ تأسيس المكتب النقابي؛

**تضامنه** المطلق واللامشروط مع المناضلة هدى العلي بمناسبة استدعائهما للجلسة استماع ومؤازرتهما في الخطوات القانونية التي ستقدم علما:

**دعوته** رئيس اللجنة المؤقتة لتسخير شؤون قطاع الصحافة والنشر لتحمل مسؤوليته فيما يتعرضن له مناضلات المكتب النقابي من ممارسات تدخل في إطار محاربة العمل النقابي؛

**دعوة** مستخدمي ومستخدمات المجلس الوطني للصحافة إلى حمل الشارة الحمراء يوم 16 فبراير تعبرا عن تذمرنا واستنكارنا للوضع الحالي؛

**دعوة** كافة مناضلات ومناضلي الاتحاد الجهوي لجهة الرباط - سلا - تمارا والاتحاد النقابي للموظفين لتعبئته ورص الصفوف.

مala يأتي بالنضال يأتي بمزيد من النضال

